نحو واقع فلسطيني أفضل .. لإنجاز التحرير وتحقيق العودة

الجهاد

العدد ٦٤ / ١ ك١ ٢٠١١

نشرة دورية تعنى بالشأن الفلسطيني عامة وباللاجئين في لبنان خاصة

المطلوب نموذج رسالي مجاهد يصدع بالحق في هذه المرحلة ويتفانى في خدمة الجماهير على كافة الأصعدة.

الشهيد العلم د. فتحي الشقاقي

لقاء مشعل – عباس: الإتفاق على المقاومة الشعبية!

بعد أربع سنوات من الانقسام الجغرافي والسياسي، وستة أشهر من التعثر، عادت عربة المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" الى ميدانها في القاهرة، بحراك مكوكي جمع ممثلين عن الحركتين، وسط توقعات وتطلعات وآمال الفلسطينيين عامة وأبناء الضفة والقطاع خاصة، بطي صفحة الانقسام السوداء، وإعادة جمع ما فرقته الأحداث الدامية في الجغرافيا والديموغرافيا والسياسة، وسط ترقب وحذر كبيرين من إمكانية تكرار فشل التجارب السابقة.

تفيد المعلومات أن الطرفين تداولا في كافة نقاط الخلاف التنظيمية والسياسية والأمنية والأسباب الموضوعية والذاتية التي حالت دون تأليف الحكومة الانتقالية، وعطلت تنفيذ بنود المصالحة التي يتقدمها: التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية المتزامنة، وإعمار ما دمره الاحتلال في قطاع غزة، وتعزيز السلم المجتمعي، وتوحيد مؤسسات السلطة.

وذكرت مصادر مطلعة أن البحث تناول: سبل إنهاء الانقسام وتعزيز الشراكة السياسية، وتطبيق بنود إتفاق المصالحة، ومناقشة الوضع السياسي العام، والتوجه السياسي خلال المرحلة المقبلة، ومستقبل القضية الفلسطينية، بما فيها إمكانية التوصل الى تهدئة متزامنة مع الكيان الصهيوني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعم المقاومة الشعبية في مجابهة الجدار والاستيطان، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وتقول المصادر إن الطرفين توافقا على الاستمرار بمسألة التوجه الى الامم المتحدة لطلب العضوية الدائمة لدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وتأمين دعمه بكل الوسائل الدبلوماسية المناسبة، مع التأكيد على التزام التهدئة مع الاحتلال الصهيوني وعدم الوقوع في فخ ما سمي "الاستدراج الاسرائيلي"، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني بالمقاومة، وخاصة المقاومة الشعبية – التي يطرحها محمود عباس بديلا عن المقاومة المسلحة – في المرحلة المقبلة.

غير أن مراقبين كثر يشككون في إمكانية تحقيق مصالحة فعلية وواقعية بناء على الأنباء التي تم تسريبها عن فحوى اللقاء: فكيف سيتم تجاوز الرفض الاميركي – الصهيوني لمبدأ المصالحة، والذي يشدد على ضرورة التزام الحكومة الانتقالية بشروط اللجنة الرباعية الدولية بما فيها من إعتراف بالكيان الغاصب، والتزام خيار المفاوضات المباشرة والاتفاقيات السابقة ونبذ "العنف"؟ وكيف سيتم الإفلات والتخلص من أسر التنسيق الأمني الكامل بين أجهزة السلطة والأجهزة الصهيونية، الذي يرعاه الجنرال الأميركي كيث دايتون والذي يستهدف ضرب وتصفية القوى المقاومة، والزج بالمجاهدين في سجون رام الله، والذي كانت سبباً أساسياً وراء تعثر المصالحة في الفترة السابقة؟ وما الذي يجعل حركتي فتح وحماس تعتبران أن موافقة الفصائل الفلسطينية الأخرى على ما يتفقان عليه مسألة شكلية ومضمونة، مثل الاتفاق حول "البرنامج الوطني" المقتصر على حدود المناطق المحتلة عام ٦٧، أو حتى مبدأ ما بات يطلق عليه اسم "المقاومة الشعبية"؟!

فما هي مفهوم "المقاومة الشعبية" الذي أعلن عزت الرشق، القيادي في حماس، أنه أهم انجاز حققه لقاء عباس – مشعل؟ هل يعيد هذا الشكل من المقاومة أرضاً مغتصبة أو يوقف عدواناً أو ينقذ المسجد الأقصى؟ وما هو مستقبل المقاومة المسلحة في ظل هذا الاتفاق؟ وهل تقارب الطرفان الى حد التماهي في الأهداف والأسلوب معاً؟

أسئلة كثيرة أثارها لقاء مشعل – عباس، تنتظر إجابات واضحة عليها، ولا سيما في ظل أنباء تقول أن نقطة الخلاف الوحيدة العالقة بين الطرفين تتعلق بموعد تشكيل الحكومة واسم رئيسها، دون اي شيء آخر!!

مشروع «الشرطه» في المخيمات: تباين في المواقف وغموض في الطرح!!

أثار قرار حركة فتح دمج الوحدات والتشكيلات العسكرية التابعة لها في اطار ما يُسمّى بـ»الشرطة المجتمعية»، جدلاً واسعاً على الساحة الفلسطينية في لبنان، وأثار عدة تساؤلات حول خلفياته وتداعياته وتوقيته، وخصوصاً أنه تزامن مع جملة تطورات شهدها مخيم عين الحلوة، جاءت على شكل أحداث أمنية وحملات إعلامية مركّزة، رآى فيها مراقبون أنها تسعى للتوتير الأمني في المخيم.

وعملت بعض الجهات الإعلامية على الترويج لمشروع «الشرطه»، من خلال سيل من التصريحات والتسريبات التي دأبت على نشرها، والتي تناولت تفاصيل حول عديد الشرطه وتجهيزها ودورها وحدود عملها، لتتبعها تطورات ميدانية تمثلت بعدد من اللقاءات الأمنية اللبنانية – الفلسطينية، ولا سيما اللقاءات التي جمعت مسؤولين أمنيين لبنانيين مع مسؤولين في عصبة الأنصار والحركة الإسلامية المجاهدة في صيدا، وصولاً الى زيارة عزام الأحمد الى بيروت ولقائه عدداً من الجهات الأمنية اللبنانية.

وعكست تصريحات حركة فتح، التي تقول أنها صاحبة المشروع، تبايناً واضحاً في مواقف بعض كبار مسؤوليها، تشير الى عدم وجود رؤية موحدة داخلها حول المشروع. ففي وقت يعرب فيه المشرف على المقر العام لحركة «فتح» في لبنان، اللواء منير المقدح، عبر موقع «القدس للأنباء»، عن خشيته من أن يؤدي حل القوات والكفاح المسلح وإدماجها في «الشرطة» الى قرار بحل حركة «فتح» أو إضعافها في المستقبل، يؤكد قائد «الكفاح المسلح الفلسطيني» العميد محمود عيسى «اللينو» عبر صحيفة «اللواء» أن «الشرطة» لن تقتصر على مشاركة المؤسسات التابعة لحركة فتح، ولكن ستشارك فيها الفصائل كافة، وهو ما نفاه لاحقاً المشرف على ساحة لبنان، عزام الأحمد من بيروت، حيث أكد «أن ما ذُكر في الإعلام حول هذا الأمر معظمه غير دقيق من تصريحات»، وأن الكفاح المسلح «كما هو» ويتبع منظمة التحرير وليس لهذا الفصيل أو ذاك.. مشيراً الى إتفاق مسبق بين رئيس السلطه الفلسطينية محمود عباس ورئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان بشأن «الشرطة»، وكاشفاً عن وجود لجنة مشتركة غير معلنة تنسق مع قيادة الجيش اللبناني حول هذا الأمر..

من جانبها، أكدت حركة الجهاد الاسلامي، على لسان مسؤول العلاقات في الحركة، شكيب العينا، «أن الملف الفلسطيني في لبنان هو ملف سياسي بامتياز، نرفض التعاطي معه من الزاوية الأمنية فقط»، داعياً الى الشروع في حوار فلسطيني داخلي يفضي الى تشكيل مرجعة فلسطينية سياسية موحدة، وتفعيل الحوار مع الحكومة اللبنانية لمعالجة كافة القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني في لبنان، بما فيها الملف الأمني، لما في ذلك مصلحة ملحة للطرفين.

أما حركة حماس، فقال ممثلها في لبنان، علي بركة، «كان ينبغي على الأخ عزام الأحمد وعلى قيادة حركة فتح في لبنان أن تلتقي مع كافة الفصائل الفلسطينية في لبنان وأن تبحث معها الأمر، لا أن نسمع عن هذه المبادرة أو هذا المشروع عبر وسائل الإعلام، مؤكداً على ضرورة معالجة الملف الفلسطيني في لبنان كرزمة واحدة، وبدون إقصاء مسألة والتركيز على مسألة أخرى. مضيفاً: «فنحن نريد أولاً أن نشكل مرجعية فلسطينية موحدة، وبعد ذلك ننتقل إلى الملف الأمني وغيره من الملفات» مشدداً على أن الأمن في المخيمات الفلسطينية في لبنان هو أمن سياسي توافقي، لا يستطيع فصيل فلسطيني وحده أن يضبط الوضع داخل المخيمات أو يتحمل مسؤوليته بمفرده.

النقطة الإيجابية الأبرز في مشروع الشرطة الفلسطينية في المخيمات هي أنها المرة الأولى التي يوضع فيها ملف أمن المخيمات على طاولة حوار جدي بين كافة التنظيمات والفصائل الفلسطينية من جهة والأجهزة الأمنية اللبنانية من جهة ثانية، من منطلق حرص الطرفين على ضرورة حفظ أمن لبنان وأمن المخيمات، وإيجاد الصيغ الكفيلة بإزالة الهواجس الأمنية لدى الطرفين. غير أن التوافق على مرجعية فلسطينية سياسية موحدة، تشكل غطاء ومرجعية للشرطة المزمع إنشاؤها وللجان الشعبية التي يجب تشكيلها لمعالجة المشاكل الحياتية لأهلنا في المخيمات، هو الذي من شأنه أن يحصن هذه الخطوة، ويجعلها أكثر قوة، على قاعدة الحوار البناء مع الحكومة اللبنانية لإقرار كافة حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والتمسك بحق العودة.

إفتتاحية العدد:

الشرطة المجتمعية والمرجعية السياسية

تناقش كافة القوى والفصائل الفلسطينية، باهتمام كبير هذه الأيام، مشروع تشكيل قوة للشرطة الفلسطينية في المخيمات في لبنان، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية والحكومة اللبنانية. والمشروع، الذي بات يعرف باسم "الشرطة المجتمعية"، من المفترض أن ينطلق بداية في مخيم عين الحلوة، ثم يصار بعد ذلك الى تعميمه على كافة المخيمات الأخرى.

لا شك أن المشروع يستأهل الاهتمام الكبير الذي يحظى به. فأمن لبنان وأمن المخيمات الفلسطينية فيه، هو أولوية قصوى للفلسطينيين واللبنانيين على السواء. ومناقشة المشروع بذاته يعبر عن استعداد الجانبين للتنسيق الكامل بينهما، بما يضمن تحقيق هدف حفظ الأمن وحماية المخيمات والمناطق المجاورة لها، ويسهم في إزالة الهواجس بينهما.

لكن، ومن أجل ضمان نجاح هذه التجربة، وتحقيق أقصى أهدافها، يتوجب مناقشة المشروع من زاوية أخرى، هي زاوية تشكيل مرجعية سياسية فلسطينية موحدة، من كافة القوى والفصائل الفلسطينية، لتكون الإطار السياسي والمرجعية الحاضنة لعمل الشرطة.

القضية الفلسطينية هي أولاً، وقبل كل شيء، قضية سياسية بامتياز، نتجت عن احتلال الكيان الصهيوني لأرضنا وطرد شعبنا من وطنه. وبالتالي، فإنه من غير الواقعي اختصار هذه القضية في البعد الأمني وحده.

لا شك أن الأمن أولوية قصوى بالنسبة لشعبنا. ولا شك أيضاً أن التنسيق مع الأجهزة الأمنية اللبنانية مطلب فلسطيني بامتياز. لكن، ولكي تقوم الشرطة بعملها على نحو أفضل فإنها تحتاج الى توافق سياسي داخلي بين جميع الفصائل والقوى، يؤمن لها الغطاء المناسب، ويرفع الغطاء الفصائلي والتنظيمي عن أي مخالف.

تستطيع الشرطة أن تضبط الأمن وأن تلاحق المتورطين بأعمال مخلة بالأمن أو بتهم جنائية، ولكنها لا تستطيع مواجهة مشاريع التوطين، ولا حل المشاكل الحياتية والهموم المعيشية لشعبنا، ولا تمثيل شعبنا في أي حوار مع الحكومة لإقرار حقوقه الإنسانية والإجتماعية والمدنية والسياسية. كما لا تستطيع الشرطة وحدها منع انعكاسات التطورات الإقليمية على المخيمات، دون توافق سياسي داخلي.

لأجل كل هذا، فإن المدخل الصحيح لمناقشة مشروع الشرطة المجتمعية يكون بداية بمناقشة تشكيل المرجعية السياسية الفلسطينية الموحدة، وأن تتحمل كافة القوى والفصائل مسؤولياتها في هذا الإطار.

محللون: عدوان عسكري وشيك ضد قطاع غزة

تتزايد في الآونة الأخيرة التهديدات الصهيونية بشأن شن عدوان عسكري واسع ضد قطاع غزة، حيث تزعم مصادر الكيان بأن قطاع غزة أصبح يشكل تهديداً إستراتيجياً، بعد امتلاك قوى المقاومة لوسائط قتالية أكثر تطوراً، باتت قادرة على وضع مئات الآلاف من المستوطنين تحت التهديد المستمر.

وقد دأب المستويان العسكري والسياسي الصهيوني على تهيئة الوضع المحلي والدولي لشن عدوان واسع على قطاع غزة، حيث أرسل المندوب الصهيوني في الأمم المتحدة «رون بروس اور» شكوى لمجلس الأمن وللأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على ضوء إستمرار سقوط صواريخ على جنوب فلسطين المحتلة تطلق من قطاع غزة. وصرح رئيس أركان الجيش الصهيوني خلال إجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة لـ «الكنيست» مؤخرًا، بأن الهجوم على قطاع غزة «بات مسألة وقت، ويجب أن تكون هذه الخطوة إستباقية ومنظمة»، معتبراً أنه «لا يمكن لـ»إسرائيل» أن تبقى مكتوفة الأيدي في وقت يعيش فيه مئات الآلاف من مواطنيها في الجنوب تحت تهديد مستمر».

وأشار ضابط رفيع المستوى في قيادة الجبهة الداخلية للكيان الصهيوني، في نهاية مناورة تدريبية أجرتها الجبهة الداخلية في مدينة حيفا وعلى مدار أسبوع كامل الى جاهزية الجبهة لسيناريو وقوع حرب شاملة تنطوي على سقوط مئات الصواريخ يومياً على كيان الاحتلال وعلى مدينة حيفا ومحيطها على وجه الخصوص.

ويرى محللون أن هناك دوافع كثيرة قد تدفع الكيان باتجاه مغامرة غير محسوبة في غزة، منها تعويض ساسة حكومة الاحتلال عن شهوة الحرب، في حال عدم شن حرب على إيران، وثانيا، لأن حكومة الاحتلال تسعى إلى تغيير الأجندة السياسية في المنطقة، وتبعد عنها مرّة أخرى توجهات أطراف لها بالدفع نحو حل الصراع، وثالثاً، القلق من إحتمال نجاح المصالحة الفلسطينية التي تتخوف منها، لأنها تعزز مكانة وقوة القيادة الفلسطينية في الساحة الدولية.

ويعتقد الخبير في الشؤون الإسرائيلية محمد مصلح، أن الحكومة الصهيونية تريد الاستفراد بغزة بدايةً كحلقة أولى من حلقات التصعيد الإقليمي في محاولة لاستدراج مواقف دولية داعمة لمخططها ضرب إيران كمصدر من مصادر تمويل الحركات المقاومة في المنطقة. ويشير الخبير الفلسطيني إلى أن تل أبيب تحاول إبتزاز موقف أمريكي برفع سقف التهديدات، خصوصاً في ظل المنافسة الانتخابية الرئاسية المشتعلة بين الجمهوريين والديمقراطيين.

ويقول الكاتب الصحفي مصطفى إبراهيم، إن النقاشات الساخنة في الكيان تشير إلى أن قادة الاحتلال اتخذوا على ما يبدو قراراً بشن عملية عسكرية سريعة ومحسوبة في غزة لتكسبها، وتحقيق أهداف عدة، منها إرباك الساحة الفلسطينية، والتأثير على قدرات المقاومة وشلها، وإعادة الردع لجيش الاحتلال والحفاظ على الانجازات التي حققها خلال السنوات الأربع الماضية.

تواصلوا معنا عبر البريد الإلكتروني: nashrataljihad@hotmail.com

تقرير

تقرير: بإنتظار تحركات عربية مماثلة.. غزة والأردن تنتفضان نصرةً للقدس

تعيش مدينة القدس هذه الأيام اخطر حلقات التهويد التي تستهدف المعالم العربية والمقدسات الإسلامية والمسيحيه وعلى رأسها المسجد الأقصى، حيث يستغل العدو الصهيوني انشغال العالم العربي بقضاياه الداخلية، ليزيد من وتيرة الإستيطان وهدم المنازل والتضيق على المقدسيين، بهدف افراغ المدينه المقدسة من سكانها.

وقد أثارت الإجراءات الصهيونية الاخيرة لهدم جسر باب المغاربة، أحد الأبواب المهمة للمسجد الأقصى، موجة احتجاجات واسعة في الشارع العربي والاسلامي، واطلقت عدة دعوات لتسيير مسيرات مليونية شبيهه بتلك التي خرجت للمطالبة بالحرية في الشارع العربي، وذلك نصرةً لمدينة القدس والمسجد الاقصى، وإنقاذاً لسكانها من براثن التهويد والاستيطان.

من جهتها، طالبت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الشعوب العربية والإسلامية بانتفاضه حقيقة نصرة للمسجد الأقصى المبارك والمدينة المقدسة التي تتعرض لتهويد صهيوني مستمر من قبل العدو الصهيوني، في حين دعت الى مسيرة جماهيرية في غزة، شارك فيها الآلآف من المواطنين وأنصار الحركة وكوادرها، حيث اكدت الحركة على ضرورة حماية المسجد الأقصى في ظل المؤامرات والخطط الصهيوامريكة التي تستهدف تهويده والنيل من صمود سكانه المقدسيين.

وفي الاردن، أحرق مئات من الأردنيين المعتصمين بالقرب من الحدود الفلسطينية المحتلة، عشرات من الأعلام الإسرائيلية ومجسدات للهكيل المزعوم، الذي يسعى اليهود لإقامته مكان المسجد الأقصى المبارك، حيث شهد الاعتصام توافد آلاف المواطنين.

وشهد مكان الاعتصام إقامة عشرات المنصات، التي توزع أمامها المعتصمون للمشاركة فى العديد من الفعاليات الخطابية والشعرية والغنائية، التي تمجد المسجد الأقصى المبارك، والقدس الشريف.

الى ذلك، رفض خطيب المسجد الاقصى المبارك، الشيخ عكرمة صبري، قرار محكمة الاحتلال لهدم لهدم باب المغاربة، وحذر من السكوت عن هذه الجريمة التي ترتكب بحق المقدسات الاسلامية، في حين أشاد الشيخ محمد حسنين مفتي القدس والديار المقدسة في مدينة القدس المحتلة، بالتحركات الشعبية العربية والإسلامية التي جابتِ الأراضي الفلسطينية والدول العربية، مؤكداً، بأن هذه التحركات لها صداها الواسع على الشارع العربي والإسلامي.

أخبار المخيمات

مخيم نهر البارد

نهر البارد: تزايد شكاوى الاهالي من الاستنسابية والتلاعب بجزئيات الاعمار

كشف مصدر متابع من مخيم نهر البارد لنشرة "الجهاد"، عن تزايد الشكاوى والإعتراضات التي ترد يومياً على مقر "الهيئة الأهلية لإعادة إعمار مخيم نهر البارد" بشأن الفساد المرتبط بمشروع الإعمار، وقال المصدر: "مازالت الشكاوى والإعتراضات ترد يومياً على مقر الهيئة الأهلية ولا توجد أية حلول في الأفق".

ولفت المصدر الى أن قسم التصاميم في الأونروا يتعاطى بإستنسابية مع أصحاب المنازل، ملمحاً الى أن هناك شققاً تخص بعض الأفراد صممت بثلاث مراحيض للشقة الواحدة!! وهناك شقق كبيرة حسم من مساحتها ١٥٪ فقط، في وقت تحسم من المنازل الصغيرة مساحات تزيد عن ٣٠ ٪ !!!

وفي ما يخص المواصفات المتفق عليها، يؤكد المصدر أن هناك فرقاً شاسعاً بين ما يتم الإتفاق عليه وما يتم تنفيذه: فمثلاً حسب المواصفات تكون أنواع الطلاء "سايبس" تينول" و"داتش بوي" وعند تسليم المنزل يكون نوعية الطلاء قريبة من الكلس!! وقس على ذلك نوعيات الخلاطات والمغاسل والبلاط وصولاً الى البالوعات الصغيرة المفقودة من البيوت!!

وحذر المصدر من خطورة التلاعب بمواصفات إعادة الإعمار داعياً الهيئة الأهلية وأعضائها الى عدم السكوت عنها، وتحمل مسؤولياتها في مراقبة الإعمار والمواصفات والإطلاع على دفتر شروط التلزيم وملاحقة الشكاوى والإعتراضات المحقة للأهالي.

الـ USAID تتراجع عن دعم مركز الشفاء كونه يتبع منظمة إرهابية!!

كشف مصدر متابع من مخيم نهر البارد، لـ "نشرة الجهاد" أن منظمة USAID تراجعت عن تقديم مساعدات طبية لمصلحة مركز الشفاء الفلسطيني في المخيم، متذرعة أن المركز يتبع منظمة إرهابية، في إشارة الى أن المستشفى يتبع منظمة "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" التي لم تسمها، وقد أبلغت المنظمة أعضاء اللجنة الشعبية هذا القرار خلال لقاء بين الطرفين.

في المقابل أعرب أعضاء اللجنة الشعبية في المخيم عن رفضهم لطريقة تعاطي المنظمة مع المخيم والفصائل الفلسطينية، مؤكدة بأن المخيم هو للاجئين الفلسطينين الذين طردتهم المجازر الصهيونية من ديارهم، والفصائل هي فصائل مقاومة موجودة للدفاع عن الشعب الفلسطيني وحقوقه حتى تحرير أرضه وتحقيق عودته، ومؤكدين رفضهم للمساعدات التي تحاول فرض توجهات سياسية معادية للشعب الفلسطيني.

يذكر أن منظمة USAID، التي تتلقى دعماً من السفارة الأمريكية في بيروت شأن الكثير من المنظمات غير الحكومية العاملة في المخيم، كانت قد رفضت، قبل فترة، الجلوس مع اللجنة الشعبية بحجة أن من بين أعضائها ممثلين عن حماس والجهاد الذين وصفتهم "بالجهات الإرهابية"، الأمر الذي دفع بأعضاء اللجنة الشعبية مقاطعة لقاء المنظمة ورفض الجلوس معها.

إعتصام أمام مكتب «الاونروا» في مخيم البارد للمطالبة بتسريع الاعمار

نظم أهالي مخيم نهر البارد أعتصاماً أمام مكتب مدير خدمات "الانروا"، لمطالبة الحكومة اللبنانية بالتوقيع على المخطط التوجيهي لحي المهجرين وتسليم برايم A. وشارك في الاعتصام ممثلون عن الفصائل الفلسطينية واللجنة الشعبية وفعاليات إجتماعية وسكان المخيم. وأعرب المعتصمون عن إنزعاجهم من التأخير في عملية إعمار مخيم نهر البارد، وطالبوا بالإسراع في رفع المعاناه عنهم، من خلال إستكمال مشروع الإعمار وتسليم الرزم المقرره في وقتها، وشددوا على ضرورة تعويض الأهالي عن الأضرار التي لحقت بهم خلال أزمة البارد.

يذكر أن القسم الجديد من المخيم، الذي تعرضت مساكنه لتدمير كبير خلال أزمة البارد، لا يزال مجهول المصير لجهة إعادة إعماره، في وقت ينتظر أصحاب البيوت المرممة الايفاء بالوعود التي قطعت من قبل الحكومة اللبنانية للتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، فضلاً عن الوعود التي قطعت بشأن تعويض التجار الذين تعرضت مصالحهم للتدمير الكلي خلال الأزمة.

اضراب عن الطعام لموقوفي نهر البارد في سجن رومية

ذكرت مصادر خاصة لموقع "القدس للأنباء" ان أكثر من ثلاثين موقوفاً فلسطينياً، من مخيم نهر البارد، نفذو إضراباً عن الطعام للمطالبة بإعادة النظر بظروف اعتقالهم التي امتدت الى أربع سنوات بلا محاكمة أو افراج أو توجيه اتهامات محددة إليهم. وأكدت المصادر حصول حالات إغماء لعدد من الموقوفين، تم نقلهم إلى مستشفى ضهر الباشق.

وكانت مصادر فلسطينية قد تلقّت في وقت سابق نداءً للتضامن مع الموقوفين من أهالي مخيم نهر البارد في السجون اللبنانية، والذين لم يصدر أي حكم بحقهم، وما زالوا موقوفين على ذمة التحقيق منذ أربع سنوات حتى اليوم، مطالبين بالعفو العام عنهم، خصوصاً وأن أهاليهم يعانون من ضيق العيش وشظفه، ولا يجد معظمهم المعيل لأطفالهم والسند لعوائلهم.

يذكر ان معاناة أهالي نهر البارد لا تقتصر على قضية الموقوفين، بل تتطال جوانب اجتماعية وإنسانية، حيث ما زال أهلنا هناك يعانون الأمرّين من سوء إدارة الجهات المعنية وإهمالها وفساد بعضها، فمن قضية إعمار مخيم نهر البارد، والتأخر في تسليم المنازل للأهالي، إلى الإجراءات الأمنية المشدّدة على مداخل ومخارج المخيم ، إلى مشكلة الطلاب الذين يواجهون صعوبات كثيرة في استكمال مسيرتهم في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة جدا، الى قضية الباراكسات، وغيرها من القضايا التي تفاقمت بشكل كبير بسبب الأحداث التي عصفت بالمخيم عام ٢٠٠٧، ولا تزال أثارها تتفاقم حتى اليوم بلا معالجة حقيقية وجذرية.

مخيم شاتيلا

إعتصام في شاتيلا يطالب الأونروا بتأمين الدواء لأصحاب الأمراض المستعصية

نظم أهالي مخيم شاتيلا اعتصاماً أمام مدرسة أريحا في المخيم، للمطالبة بتأمين الدواء لأصحاب الأمراض المستعصية. وندد المعتصمون بسياسة الأونروا في تخفيض الخدمات الصحية التي تسببت بتفاقم معاناة المرضى الفلسطينيين.

وتحدث خلال الاعتصام عضو اللجنة الشعبية، زياد حمو، فدعا وكالة الغوث الى التعاطي مع المرضى، خاصة أصحاب الحالات الصعبة كأمراض الرأس والسرطان والقلب والتلاسيميا بحس إنساني، وبما ينقذ عشرات الحالات المهددة بالموت. وأشار عضو قيادة الجبهة الديموقراطية، خالد أبو النور، الى أن معاناة المرضى الفلسطينيين تفاقمت نتيجة سياسات الاونروا المجحفة التي دأبت الاونروا على نهجها منذ عدة سنوات.

وتليت خلال الاعتصام مذكرة باسم أصحاب الأمراض المستعصية، موجهة الى مدير عام الأونروا في لبنان، دعت الى: تأمين ثمن دواء الأمراض المستعصية بنسبة ١٠٠٪، ومضاعفة نسبة مساهمة الأونروا في تغطية العمليات لتصل الى ٨٥٪، والعمل على بناء مستشفى خاص باللاجئين بكافة الاختصاصات، وزيادة التقديمات المخصصة للعائلات الفقيرة، ومعالجة شبكات البنى التحتية وتوفير مياه الشفة وترميم المنازل الآيلة للسقوط في المخيمات.

مخيم عين الحلوة

مذكرة تفاهم بين اليابان ولبنان لتأهيل البنية التحتية في مخيم عين الحلوة

وقّعت الوكالة اليابانيّة للتعاون الدولي «جايكا» مذكرة تفاهم مع الحكومة اللبنانية في بيروت، لدعم مشروع إعادة تأهيل البنى التحتية في مخيم عين الحلوة، القريب من مدينة صيدا جنوب لبنان، تبلغ قيمته مليوني دولار أميركي.

وأكدت المذكرة أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين هي الجهة المنفّذة للمشروع الذي يعتبر جوهرياً، لأن مخيم عين الحلوة بحاجة ملحة إلى إعادة تأهيل شبكته.

شوكولا للأطفال منتهية الصلاحية تباع لأطفال مخيم عين الحلوة

كشف موقع عين الحلوة الإعلامي عن وجود محلات تجارية في مخيم عين الحلوة تحوي على مواد غذائية و«شوكولا» منتهية الصلاحية تباع للأطفال بأسعار زهيدة. ودعا الموقع المذكور المعنيين في المخيم بتحمل مسؤولياتهم من خلال متابعة هذا الأمر ومنع مثل هذه التجاوزات التي تضر بصحة أطفالنا وأهلنا في المخيم.

تحالف القوى الفلسطينية في الشمال: معاناة البارد مستمره والحكومة اللبنانية تتحمل المسؤولية

ضمن سلسلة الزيارات التي يقوم بها أعضاء التحالف في منطقة الشمال للشخصيات والفاعليات اللبنانية الرسمية والشعبية، زار وفد من تحالف القوى الفلسطينية في الشمال النائب السابق وجيه البعريني في دارته في عكار.

وعرض الوفد مع سعادته الشأن الفلسطيني السياسي وأوضاع المخيمات في الشمال وبالأخص نهر البارد، وتحدث عقب اللقاء القيادي في حركة الجهاد الاسلامي، وأمين سر التحالف في الشمال، بسام موعد، فاعتبر أن معاناة أهالي البارد مستمرة منذ خمس سنوات، لافتاً الى التأخير في إنجاز مشروع الاعمار، وعدم الإيفاء بالوعود التي قطعتها الحكومة اللبنانية بشأن تعويض الأضرار المادية للأهالي والتجار، فضلاً عن الحالة العسكرية التي لا زالت على حالها، محملاً الحكومة اللبنانية المسؤولية عن هذا التقصير، وواصفاً إياه بأنه لا يخدم صمود الشعب الفلسطيني في وجه أية مؤامرة لتوطين الفلسطينيين في لبنان.

وفي الشأن السياسي، أكد موعد على أن المخيمات الفلسطينية بعيدة عن أي تدخل في الشأن اللبناني الداخلي، وأن تحالف القوى الفلسطينية وعموم فصائل المقاومة همها خدمة قضية المقاومة في فلسطين كخيار للعودة وحماية الشعب الفلسسطيني في المخيمات، وتحصيل حقوقه التي نكرر المطالبة بتأمينها، وعلى رأسها حق الفلسطيني في العمل والتملك، لأنها تصب في خدمة الشعب الفلسطيني وصموده في وجه أية مؤامره لتوطينيه أو تجنيسه.

مصادر إعلامية: الـ(أونروا) تنتهج تصفية العرب في مراكزها القيادية

اعتبرت مصادر إعلامية مواقف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الـ(أونروا) وإجراءاتها تجاه المفكرين والمثقفين العاملين معها جزءاً من «المخطط التقليصي» الذي تنتهجه الوكالة للتخلي التدريجي عن الفلسطينيين. وقالت المصادر أن الوكالة تنتهج سياسة متمثلة بتصفية مقصودة للعاملين لديها، مبينة أنها تعتمد هذه السياسة بشكل «مركز» للقيادات «الإدارية والمثقفة العربية والفلسطينية».

وشرحت أن هذه «التصفية» متمثلة بتقليل عدد العاملين العرب في الرئاسة العامة للوكالة الـ «HQ» أي الرئاسة العليا، مؤكدة أن هذه الرئاسة كانت تحوي حوالي ١٢٩ عربياً (في المناطق الخمس التي تخدمها الوكالة) يشغلون مناصب كبار الموظفين والذين لم يتبقّ منهم خلال ١٨ شهراً سوى حوالي ٢٥ عربياً الآن.

وانتقدت المصادر سياسة الـ(أونروا) التصفوية، معتبرة أنها مقدمة واضحة لانسحابها من مسؤولياتها.

الفلسطينيون أنفقوا ٣٥ مليون دولار على الأبحاث وحصدوا ٧١ جائزة دولية

كشفت إحصائية فلسطينية رسمية النقاب عن أن الباحثين في الأراضي الفلسطينية حصدوا إحدى وسبعين جائزة محلية ودولية في مجال البحث والتطوير العام الماضي.

وقال «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني»، في تقرير صحفي حول مؤشرات البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو الأول من نوعه: إن الباحثين الفلسطينيين نفذوا ٥٥٩ بحثاً ودراسة نشرت في مجلات محكّمة، وأنجز ٨٠٣ دراسة نشرت في مجلات محلية.

وأوضح الجهاز أن الدراسات والاستشارات شكلت ٥٦ في المائة من إجمالي أنشطة البحث والتطوير، فيما شكلت البحوث الأساسية ٢٥,٤ في المائة، وشكلت البحوث التطبيقية ١٢ في المائة، فيما شكلت البحوث التجريبية ٦,٦ في المائة من إجمالي أنشطة البحث والتطوير.

ولفتت المعطيات الإحصائية الرسمية النظر إلى أن إجمالي الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية بلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي، بما يعادل ٢٦,٧٠٠ دولار أمريكي لكل باحث متفرغ.

مرسوم سحب الجنسية يثير مخاوف الفلسطينيين المجنسين حول مستقبلهم القانوني

أثار توقيع الرئيس اللبناني، ميشال سليمان، مراسيم سحب الجنسية من أشخاص اكتسبوها وتبين لاحقاً أنهم لا يستحقونها، وفقاً لقرار مجلس شورى الدولة، مخاوف عدد من العائلات التي حظيت بالجنسية اللبنانية في مرسوم التجنيس الصادر في العام ١٩٩٤.

وبحسب بعض المراقبين، فإن مصدر القلق لدى العائلات الفلسطينية المتجنسة لا يتأتى من الخوف من فقدان الجنسية بقدر الخوف مما سيترتب على هذا الأمر من تغيير في ظروف حياتهم القانونية. فبرغم كون الجنسية اللبنانية لم تغير من نمط حياتهم، وأماكن سكنهم، ولا بتمسكهم بحقهم بالعودة إلى أرض فلسطين، التي ولدوا فيها، فقد وفرت الجنسية لهذه الفئة من الفلسطينيين راحة وأملاً في حياتهم وتنقلاتهم ومستقبلهم، بخلاف باقي الفلسطينيين الذين تحكم عليهم الظروف القانونية اللبنانية الحرمان من الحقوق الإنسانية والمدنية والسياسية وخصوصاً على مستوى حق العمل والتملك، وهو ما يثير قلقاً حول المستقبل المجهول لمصيرهم القانوني بعد هذا القرار.

يذكر أن غالبية العائلات الفلسطينية المتجنسة هم بالأساس من قرى وبلدات سهل الحولة، الذي يضم ٣٦ بلدة، ويقطنون في مخيم البرج الشمالي للاجئين الفلسطينيين بالقرب من مدينة صور. ولا تختلف معاملتهم وحياتهم داخل المخيم عن أقرانهم الفلسطينيين، حيث تجمعهم المعاناة في مخيم يعتبر من أكثر المخيمات فقراً واكتظاظاً.

وجدير بالذكر أيضاً أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ينظرون الى حصولهم على الجنسية اللبنانية أحد أشكال التوطين المرفوض منهم جملة وتفصيلاً، وجل ما يطالب به اللاجئون الفلسطينيون في لبنان هو حصولهم على حقوقهم كلاجئين مقيمين، وأن ما دفع البعض الى القبول بالجنسية اللبنانية هو التنكر المستمر لحقوق اللاجئين من قبل الحكومات اللبنانية المتعاقبة.

تنامي القلق الصهيوني بشان تتطورات الأوضاع في مصر

شكلت الاحتجاجات والمواجهات التي تعصف بالساحة المصرية مصدرا للقلق الكبير في الأوساط السياسية والأمنية في كيان الإحتلال، حيث كشفت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن حالة الخوف والقلق الشديد تزداد بحدة داخل النظام الأمني الإسرائيلي من احتمالات بسط حركة "الإخوان المسلمين" سيطرتها على الحكم فى مصر.

وأشارت الصحيفة الى أن مسؤولين في حكومة الاحتلال ناقشوا تداعيات إلغاء إتفاقية السلام مع مصر فى حال وصول الإخوان للحكم، وأضافت الصحيفة العبرية أن مسؤولين في وزارة الحرب الصهيونية حذروا من إمكانية تغيير معاملة النظام الجديد فى مصر لحركة حماس فى قطاع غزة، إضافة إلى إمكانيات فتح قنوات إتصال مع حكومة وحدة فلسطينية قد تنشأ مستقبلاً بعد نجاح إتفاق المصالحة.

وقالت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية أنه في ظل تطورات الثورة في مصر، وتدهور الوضع الأمني في الجنوب، سينشئ الجيش "الإسرائيلي" كتيبة جمع معلومات إستخباراتية جديدة يتم وضعها على الحدود مع سيناء، لافتة في تقريرها أن جنود الكتيبة يمرون بمرحلة تأهيل وإعداد وسيطلب منهم إستخدام وسائل إستخباراتية متطورة لافتة إلى أن الكتيبة ستتضمن مجندات محاربات وستعمل أيضا على جزء من الحدود الإسرائيلية مع الأردن.

وذكرت "يديعوت أحرونوت" أن كيان الاحتلال يتوقع نشوب حرب أهلية في مصر، وبأن الإخوان يقومون بتسخين الأجواء. وقالت مصادر أمنية صهيونية أن التقديرات التي توصلت إليها فيما يتعلق بالوضع في مصر تشير إلى إحتمال نشوب حرب أهلية في المستقبل، فيما وصف وزير الحرب الصهيوني السابق وعضو الكنيست عن حزب العمل، بنيامين بن اليعزر، الوضع في مصر بأنه "فوضى"، وكرر تحذيره من "مواجهة" ليست عسكرية بالضرورة، بين الدولتين.

رابطة بيت المقدس: على الأمة التحرك السريع لإنقاذ القدس والمقدسات

أصدرت رابطة بيت المقدس لطلبة فلسطين بياناً، بمناسبة ذكرى الهجرة النبوية والعام الهجري الجديد، اعتبرت فيه أن شعبنا الفلسطيني يعيش مرحلة من أخطر مراحل وجوده، ويواجه تحديات كبيرة، الأمر الذي يزيد من حاجتنا لإستحضار معاني الهجرة المباركة.

وأكدت الرابطة أن يقين النصر المستوحى من دروس الهجرة يدفعنا للإيمان بحقيقة عودتنا المحتمة الى ديارنا ومقدساتنا التي هجرنا منها بفعل عصابات الإجرام الصهيوني، داعية الى التوكل على الله والاعتصام والوحدة، وبذل المال والنفس في سبيل إحقاق هذا الحق. وأضافت الرابطة أن ما يجري في فلسطين، وتحديداً في القدس، من تهويد للمقدسات وطمس لمعالم المدينة وبناء الوحدات الاستيطانية على حساب السكان العرب، وتهديد المسجد الأقصى يتطلب هبة شعبية من الأمة العربية والإسلامية بكل مكوناتها، وعدم السماح للعدو الصهيوني بالاستفراد بالقدس، فيما العرب والمسلمون منشغلون بقضاياهم عن قضية الأمة المركزية.

وكانت الرابطة قد أحيت ذكرى الهجرة النبوية ورأس السنة الهجرية بعدد من الانشطه والفعاليات، تضمنت توزيع الحلوى وتزيين المدارس وتوزيع المنشورات الخاصة بالمناسبة في مختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان.

في ذكرى التقسيم.. مخيمات لبنان تنظم عدداً من الأنشطه والفعاليات

أحيت المخيمات الفلسطينية في لبنان، اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي يتزامن مع الذكرى السنوية لقرار تقسيم فلسطين، حيث شهدت المخيمات جملة من الأنشطه والفعاليات الشعبية.

ففي مخيمي البارد والبداوي، أعلنت القوى والفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية الإضراب العام إحياء لهذه المناسبة، وشهد المخيمان إقفالاً للمحال التجارية وإغلاقاً لمدارس الأونروا، كذلك نظمت قوى التحالف الفلسطيني لقاءً تضامنياً بهذه المناسبة في مخيم البداوي، شارك فيه ممثلون عن الفصائل الفلسطينية والأحزاب اللبنانية وحشد غفير من سكان المخيم.

وفي صيدا وصور وبيروت، اتشحت المخيمات بالسواد، وغصت جدرانها ومداخلها بالملصقات واليافطات التي تجسد المناسبة. وفي مخيم الجليل في بعلبك، نظم لقاء تضامني بالمناسبة، بمشاركة القوى والفصائل الفلسطينية وأهالي المخيم.

وكان يوم الثلاثاء التاسع والعشرون من شهر تشرين ثاني لهذا العام يصادف ذكرى مرور أربع وستين عاماً على صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين ومنح ٥٥ في المئة من مساحتها إلى غزاة صهاينة، ليقيموا كياناً مزعوماً بعد العمل على طرد شعبها الفلسطيني خارج فلسطين، حيث شكل هذا القرار جريمة إقترفها المجتمع الدولي تنفيذاً لوعد بلفور، وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧ بإقامة دولة لليهود في فلسطين.

في رحاب الإسلام

التصالح مع الذات

جبلت النفس الإنسانية على التطلع الى المستقبل، والطموح إلى المراتب الأعلى دائما، وهو ما حدا بالبعض إلى الجموح لتحقيق أهدافه وأحلامه، مستندا إلى مبدأ: الغاية تبرر الوسيلة، دون نظر إلى ما تمثله تلك الوسيلة من خير أو شر، وهو أمر شديد الخطورة، يؤثر بالسلب على الفرد والمجتمع.

فالإسلام الذي دعا إلى الطموح لنيل المنزلة العليا في ظل مبادئه السامية، جاء أيضا ليهذب النفس البشرية عن جموحها ويقوم سلوكها ويهديها سبيل الرشاد؛ فالنفس مائلة بطبعها إلى التوجه إلى السوء كما أكد القرآن الكريم في قوله تعالي:(إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي) – يوسف:٣٥. ومن هنا جاء الإسلام ليعلمنا كيف نكبح جماح تلك النفس حتى تستكين وتعود إلي جادة الصراط المستقيم، وسبيل ذلك تربية النفس على طاعة **الله** ورسوله في كل شيء، قال تعالي:(قل إن كنتم تحبون **الله** فاتبعوني يحببكم **الله** ويغفر لكم ذنوبكم و**الله** غفور رحيم× قل أطيعوا **الله** والرسول)– آل عمران:١٣ـ٢٣.

لقد وازن الإسلام بين الواجبات التي فرضها على المسلم وبين ما تطمح إليه نفسه، فعمل علي ألا تكون فروض الدين شاغله أمره كله وداعية لترك دنياه، بل أمره بالجد والسعي في طلب الرزق وعمارة الأرض، قال تعالى:(وابتغ فيما آتاك **الله** الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن **الله** إليك).

فالإستغراق في المأمول بلا حدود هو الطموح الزائد الذي ينقلب إلى جموح، وهو أمر مرفوض في الإسلام، قال **الله** عز وجل:(ولا تمش في الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا)– الإسراء:٧٣، أما إذا أعاد الإنسان ضبط هذا المأمول في إطار المشروع، وفي إطار ما أحله **الله** وأباحه، ودون الخروج عن الهدي النبوي الكريم، وبما لا يخالف النظام العام، فسوف يصل إلى هدفه ويحقق طموحه الذي يأمله دون منغصات أو وخز ضمير أو نظرات مستهجنة من البشر حوله، ويكون بهذا قد حقق التوازن والاتساق بين ما تطمح إليه نفسه وبين ما يأمره به ربه. والإنسان المسلم حين يحقق هذا التصالح مع ذاته ونفسه يصل إلى التسامح والتصالح مع الآخرين من حوله، فيعيش المجتمع المسلم في طمأنينة واستقرار، لأن كل فرد فيه يعمل على جلب النفع ودفع الضر، سواء لنفسه أو لغيره، تحت قاعدة: المسلم يحب لأخيه ما يحب لنفسه. ومن ثم كان سبيل المسلمين لا إفراط فيه ولا تفريط.

كاريكاتير وصورة

أخبار الجهاد

النخالة: وثيقة الوفاق الوطني لم تعد كافية ولا تلبي مطالبنا

دعا نائب الأمين العام لحركة «الجهاد الاسلامي في فلسطين» الأستاذ زياد النخالة الى ضرورة إعادة تقويم الموقف السياسي الفلسطيني بأسره ووضع استراتيجية للعمل بعد المصالحة، لافتاً الى أن الاتفاق على مسائل إجرائية ليس كافياً، مطالبا بإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بحث القرار السياسي داخلها، موضحاً أن «الجهاد» جزء من الشعب الفلسطيني وعلى استعداد للإنضمام للمنظمة في حال إعادة بنائها وتصحيحها، كي تكون فاعلة بشكل حقيقي وتحقق طموحات الشعب الفلسطيني، معتبراً، في الوقت ذاته، أن السلطة والحكومة والأمن والمقاومة كلها ملفات في رزمة واحدة لا يمكن إغفال أي منها.

وعما تردد من أن وثيقة الوفاق الوطني ستكون هي المرجعية والصيغة التي ستستند اليها إدارة المرحلة المقبلة في ضوء الحوار الوطني الشامل المرتقب عقده قريبا، أجاب: «وثيقة الوفاق الوطني لم تعد كافية لتلبية مطالبنا ولا تتناسب مع المرحلة الراهنة». وأوضح: «نريد أن نحسن من أوضاعنا ومن مطالبنا في ظل المتغيرات التي جرت أخيراً في المنطقة والتي هي لصالح القضية الفلسطينية»، داعياً الى إعادة تقويمها (وثيقة الوفاق الوطني) لأنها كانت صالحة في ظل معادلات كانت فيها لمصر ودول عربية مواقف مختلفة من القضية الفلسطينية عن الوضع الحالي.

وتابع: «نحن في حاجة لاعادة تقويم كل الموقف السياسي من أجل وضع برنامج سياسي وفق أسس سياسية وتنظيمية جديدة لا تتناقض مع مصالح الشعب الفلسطيني الاستراتيجية.

الرفاعي مستقبلاً قيادتي التوحيد والمرابطون: ضرورة إيلاء قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الأهمية التي تستحقها

استقبل ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان، أبو عماد الرفاعي، في مكتبه في بيروت، أمين الهيئة القيادية في حركة "الناصريين المستقلين– المرابطون"، العميد مصطفى حمدان، على رأس وفد من الحركة.

وأثناء اللقاء، أثنى العميد حمدان على دور حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في التصدي للاعتداءات الصهيونية المتواصلة ضد قطاع غزة، مشيداً بالتطور النوعي الذي أظهرته سرايا القدس، مؤكداً قدرة المقاومة على إيلام العدو الصهيوني والتصدي للمشروع الغربي في المنطقة.

كذلك استقبل الرفاعي، أمين عام حركة التوحيد الإسلامي، الشيخ بلال شعبان، في مكتبه في بيروت، على رأس وفد علمائي من الحركة، وتناول اللقاء التصعيد الصهيوني الأخير ضد قطاع غزة، والمساعي التي تبذلها الحكومات الغربية لاحتواء الثورات العربية وحرفها عن مسارها، ولا سيما محاولات الإدارة الأمريكية إبعاد الشعوب العربية عن القضية الفلسطينية، وإثارة الفتن والنعرات الطائفية.

من جانبه، أكد الرفاعي خلال اللقاءات على ضرورة إيلاء قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الأهمية التي تستحقها، مؤكداً على ضرورة الحفاظ على أمن المخيمات وأمن لبنان، وعلى ضرورة إقرار الحقوق المدنية والإنسانية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما يمكنهم من مواجهة مشاريع فرض التوطين، معتبراً أن إقرار هذه الحقوق هو المدخل الطبيعي والصحيح لمواجهة التوطين وحماية لبنان وأمنه والحفاظ على أمن المخيمات، الشاهد الحي على استمرار الجريمة الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني.

البطش: «الجهاد الإسلامي» ترفض المقاومة السلمية في المرحلة المقبلة

قالت حركة الجهاد الإسلامي في أنها ترفض تبني خيار المقاومة الشعبية في المرحلة المقبلة لكنها لا تمانع بانتهاجها بشرط ان لا تكون بديلا عن المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وقال الشيخ خالد البطش، القيادي في حركة الجهاد في حديث لوكالة «معا»: الجهاد ورغم أنها غير مقتنعة بمواجهة الاحتلال بمسيرات سلمية إلا أنها لن تغرد خارج السرب بشرط أن لا تلغي حقنا في المقاومة المسلحة وان لا تكون بديلة عنه».

وأضاف»: المقاومة الشعبية مقبولة رغم أن العدو الإسرائيلي يجب أن يواجه بأدوات مؤلمة ...المسيرات السلمية لا تكبده خسائر ولا تؤلمه لأنه يقتل الأطفال بلا رحمة».

ويتابع»: رغم اقتناعنا في الجهاد إن العدو الإسرائيلي لا ينفع معه سوى المواجهة التي تؤلمه إلا أن موافقتنا على المقاومة السلمية بعد ان نتشاور مع حركتي فتح وحماس في هذا التوجه الجديد».

وفي موضوع انضمام الجهاد لمنظمة التحرير، أكد البطش رغبة حركته بالانضمام بشرط أن يتم بناء المنظمة على برامج وأسس جديدة ..لكنه رهن ذلك بعدم تضمين البرنامج الجديد أي اعتراف بإسرائيل».

وقال»: سوف نحضر اجتماع ٢٢ الشهر المقبل، الخاص بالمنظمة لكن انضمامنا ومشاركتنا في م.ت.ف إذا تم صياغة أساس جديدة تلبي طموحنا في التحرر».

وفي مسالة الاعتراف بحدود ٦٧ كحدود للدولة الفلسطينية وإمكانية موافقة الجهاد على ذلك على غرار موقف حماس؟ رفض البطش ذلك، وقال»: لن يتم ذلك... لا يمكن ان نستبدل ٦٧ بفلسطين التاريخية..الصراع سوف يستمر على المساحة الفلسطينية كلها وليس على جزء منها».

عزام: المقاومة ستدافع عن شعبها إذا صعد العدو من عدوانه

قال "نافذ عزام"، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، "إن التهديدات الصهيونية بشن عملية واسعة ضد قطاع غزة يجب أن تؤخذ على محمل الجد رغم كونها غير جديدة".

وقال عزام، في تصريحات صحفية، إنه في حال نفذ الكيان الصهيوني تلك التهديدات فليس أمام الشعب الفلسطيني سوى الدفاع عن نفسه: "ونحن في حركة الجهاد جزء من هذا الشعب الذي يدافع عن حقه وعن نفسه ومقدساته"، داعيًا العالم إلى اتخاذ موقف تجاه هذه التهديدات التي تعد خرقا واضحًا لكل المواثيق والمعاهدات الدولية.

وعن التشاور بين الفصائل الفلسطينية إزاء تلك التهديدات، قال إن هناك اتصالاً بين كل القوى والفصائل الموجودة على الساحة الفلسطينية حول كل ما يتعلق بمصلحة الشعب الفلسطيني، مشيرًا إلى أن الاتصالات لا تنقطع بين حركة الجهاد والفصائل الأخرى خاصة في ملف المصالحة الفلسطينية.